

## أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية .. دراسة تطبيقية

دكتور/ عادل ممدوح غريب\*

### ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر خصائص الشركة (الحجم، والمديونية، والربحية، والسيولة المالية)، وحجم منشأة المراجعة، على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية غير المالية، التي تتداول أسهمها في السوق المالية السعودية تداول، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على هذه الشركات في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤م، استخدم فيها الباحث أسلوب الحصر الشامل لهذه الشركات، ومعتمداً على التقارير المالية السنوية المنشورة لها في موقعها الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية تداول، وباستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج، خلص البحث إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة، وربحيته، وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح، وأن هذا التأثير سلبي، بمعنى أن كبر حجم الشركة، وزيادة أرباحها، وإسناد مهمة المراجعة بها إلى إحدى منشآت المراجعة الكبرى، يؤدي إلى تخفيض إدارة الربح، كما خلص أيضاً إلى عدم وجود تأثير لكل من المديونية، والسيولة المالية على إدارة الربح بالشركات محل البحث، وقد انتهى البحث بعدد من التوصيات منها: على الجامعات السعودية ضرورة إعادة النظر في المقررات المحاسبية، مع التركيز على الجوانب الأخلاقية في الفكر الإسلامي ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما يجب على الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تحسين وتطوير نظم الإشراف

والرقابة الميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة، من أجل تفعيل دورها في الحد من وكذلك الكشف عن ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة، وأخيراً أوصى الباحث بضرورة إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للتعرف على المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على ممارسة إدارة الربح، فإزال هناك قصور واضح للبحث المحاسبي في هذا الجانب بالبيئة محل البحث، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث أثرها على إدارة الربح كلاً من: المكافآت والحوافز؛ وخصائص لجنة المراجعة، و تشكيلة مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية.

الكلمات الدالة: إدارة الربح، حجم الشركة، الربحية، المديونية، السيولة المالية، حجم منشأة المراجعة.

## مقدمة البحث:

تعد القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الشركة، كما تكون أساس مساءلة الإدارة أمام المساهمين عن مدى قدرتها في استغلال الموارد المتاحة لديها، وقد ازدادت أهمية هذه القوائم في ظل تداول أسهم الشركات في أسواق المال ودورها المؤثر على أسعار الأسهم وحركة التعامل عليها (Menike and Wang,2013)، هذه القوائم يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة - أو معايير إعداد التقارير المالية - ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، وقد أعطت هذه المعايير والمبادئ مجالاً واسعاً للاختيار بين البدائل المختلفة لعلاج نفس المعاملة أو الحدث (Al-khabash et al.,2009)، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الشركات للاختيار فيما بين هذه البدائل بما يتناسب وظروف كل شركة، إلا أن الإدارة بما لها من نفوذ وصلاحيات إلى جانب مسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية؛ قد تستغل ذلك إلى جانب قراراتها الأخرى في تعديل القوائم المالية بما يخدم أهدافها الخاصة؛ وهذا ما تعارف عليه بمسمى إدارة الربح (Uwugbe et al. ,2015).

## مشكلة البحث:

أثارت عملية إدارة الربح الشك في أذهان أصحاب المصلحة بشأن مصداقية وموثوقية التقارير المالية، وأدت إلى وجود قلق شديد ومخاوف حقيقية لدى الأجهزة التنظيمية والمستثمرين والمحللين الماليين والمساهمين، ولقيت مزيداً من الاهتمام خصوصاً بعد حالات الفشل التي أصابت العديد من الشركات في كل من الاقتصاديات النامية والمتقدمة (Uwugbe et al,2015)، ولعل أشهرها انهيار شركة (Enron) وشركة (World Com)، وهما من كبرى الشركات الأمريكية، ومن أشهر أسباب انهيارهما الإفصاحات المالية غير المناسبة؛ وتقديم معلومات مضللة؛ وتضخيم أرباحهما عن طريق تعديل بياناتهما (الدوغجي وعلى، ٢٠١١).

وقد ترتب على ذلك قيام المشرع في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بسن التشريعات المختلفة؛ بهدف الحد من ممارسات إدارة الربح، (الدوغجي ، وعلى ٢٠١١)، ونظراً لاستمرارية إدارة الربح في الدول المشار إليها في ظل وجود هذه التشريعات (Masumi and David,2015)، اتجهت البحوث والدراسات المحاسبية إلى التعرف على دوافع وقيود إدارة الربح، مثل المكافآت، وحجم الشركة، والأداء المالي، والمراجعة الخارجية، وباستقراء الباحث لهذه البحوث والدراسات تبين أنها تركزت في الدول المتقدمة، وندرت في الدول النامية على وجه العموم، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لما تشهده المملكة العربية السعودية من تطور ونمو ملحوظ في الشركات المساهمة، وكذلك مهنة المراجعة الخارجية، فهناك حاجة إلى التعرف على انعكاسات ذلك على ممارسة إدارة الربح في هذه الشركات.

وبناء عليه فإن السؤال الرئيسي الذي يمثل مشكلة البحث : ما هو أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية؟ ويمكن طرح هذا السؤال في عدة أسئلة فرعية على الوجه الآتي:

- هل يكون لحجم الشركة تأثير على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية؟

- هل يكون لمديونية الشركة تأثير على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية؟

- هل يكون لربحية الشركة تأثير على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية؟

(١) سوف يبين الباحث ذلك لاحقاً عند تناوله للدراسات السابقة.

- هل يكون للسيولة المالية لدى الشركة تأثير على إدارة الربح في الشركات  
المساهمة السعودية؟

- هل يكون لحجم منشأة المراجعة تأثير على إدارة الربح في الشركات المساهمة  
السعودية.

### أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الأهداف الآتية:

- 1- معرفة أثر خصائص الشركة - الحجم، والمديونية، والربحية، والسيولة المالية على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- 2- معرف أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- 3- تقديم عدد من التوصيات في ضوء النتائج المستخلصة من البحث، والتي يمكن الاستفادة منها على المستوى التعليمي والبحثي والمهني.

### أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، إذ يتناول العديد من الجوانب ذات العلاقة بالشركات المساهمة، والتي تهم مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وغيرهم، والهيئات المهنية ومنشآت المراجعة، فالمعلومات المتعلقة بالربح وجودة الربح المُفصح عنه في القوائم المالية، من المعلومات المهمة للطوائف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم، والتي تبنى عليها العديد من قراراتهم الاقتصادية، كما أن التعرف على مدى إسهام المراجعة في إفصاح الشركات عن حقيقة أرباحها وأدائها المالي؛ يلفت انتباه منشآت المراجعة، والهيئات المهنية، للمواضيع التي يجب أن تلقى مزيد من الرعاية والاهتمام، بشأن الرقي بمهنة المراجعة وتحسين أداء المراجعين؛ أيضاً

فإن معرفة أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح، يكون له دوره في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بمدى ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة، ومما يزيد البحث أهمية ندرة البحوث التي تناولت موضوع البحث في الدول النامية على وجه العموم، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

### فروض البحث :

تحقيقاً لهدف البحث، وفي ضوء الدراسات السابقة ذات العلاقة، تم صياغة فروضه على الوجه الآتي:

- **الفرض الأول:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- **الفرض الثاني:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- **الفرض الثالث:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- **الفرض الرابع:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسيولة المالية للشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- **الفرض الخامس:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.

### حدود البحث:

- تقتصر الدراسة على التعرف على أثر الخصائص التالية للشركة: الحجم؛ والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية، على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية.
- تقتصر الدراسة على الشركات المساهمة السعودية التي تتداول أسهمها في السوق المالية السعودية تداول باستثناء البنوك وشركات التأمين؛ نظراً لطبيعتهم الخاصة خصوصاً فيما يتعلق بنظم الإشراف والرقابة، وطرق وأساليب قياس إدارة الربح.
- الحدود الزمنية للدراسة خمس سنوات تبدأ من سنة ٢٠١٠م وتنتهي في ٢٠١٤م.

### منهج البحث:

- لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على أسلوبيين هما:  
- أسلوب الدراسة المكتبية: ويتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بخصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة وإدارة الربح في الشركات المساهمة، بهدف إعداد الإطار النظري للبحث واشتقاق فروضه.
- أسلوب الدراسة التطبيقية: ويتمثل في جمع وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من التقارير السنوية للشركات محل الدراسة للسنوات المالية الخمسة ابتداء من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٤م، بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فروضه.

### خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم تقسيم البقية منه على الوجه الآتي:

- ١- مفهوم إدارة الربح.
- ٢- نماذج ومؤشرات الاستدلال على إدارة الربح.

٣- الدراسات السابقة لأثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح

٤- الدراسة التطبيقية.

٥- النتائج والتوصيات.

٦- المراجع.

### ١- مفهوم إدارة الربح

تعددت الدراسات التي أوضحت مفهوم إدارة الربح، منها دراسة (Healy and Wahlen,1999)، وهي من أقدم الدراسات التي قدمت تعريفاً شاملاً لإدارة الربح، حيث أوضحت أن إدارة الربح تعني استخدام الإدارة أحكامها المهنية في إعداد التقارير المالية وكذلك هيكله العملياتية؛ بهدف تغيير التقارير المالية لتضليل بعض أصحاب المصالح من خلال المعلومات الواردة بهذه التقارير حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو بهدف التأثير على التعاقدات التي تقوم بها الشركة وتتوقف على هذه التقارير. كما أوضحت دراسة (Ibrahim,2005) إدارة الربح على أنها التلاعب المتعمد من الإدارة في حسابات الاستحقاق بهدف تحقيق أقصى فائدة للمديرين و/أو القيمة السوقية للشركة. وفي هذا السياق أوضحت دراسة (الجبيري، ٢٠١٢) إدارة الربح على أنها مجموعة من الممارسات المقصودة من قبل الإدارة بشأن قياس الربح والتقرير عنه، للتأثير على الربح المنشور في التقارير المالية، باستخدام الأحكام والتقديرات الشخصية، واستغلالاً للمرونة التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة، لتحقيق منافع ذاتية معينة قد تكون تعاقدية، أو للتأثير على الأطراف الأخرى. وجاءت دراسة (عبدالفتاح، ٢٠٠٧) في نفس الإطار ولكن بشكل أكثر تفصيلاً، حيث أوضحت أن إدارة الربح تشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية

المختلفة، منها ما هو داخل إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية أو محايدة، ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة، ومنها ما يخرج عن هذا الإطار ويصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة، والتي تمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية، وذلك لحجب إظهار نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة وما يترتب عليها من مراكز مالية، طبقاً لمجموعة من الأحكام الشخصية للمديرين والتي من خلالها يتم التأثير على رقم الربح عن طريق ممارسات محاسبية معينة، كما أضافت بعض الدراسات ( Uwuigbe et al., 2015; Uwuigbe et al., 2012; Kang and Kim, 2011) البُعد الأخلاقي في تعريفها لإدارة الربح، حيث أوضحت أن إدارة الربح تمثل ممارسة غير أخلاقية تستخدمها إدارة الشركة من خلال الخيارات المحاسبية أو قرارات الاستحقاقات التقديرية؛ تنطوي على التلاعب المتعمد في الأوراق المالية؛ إما لخداع المستثمرين بشأن الوضع الاقتصادي للشركة؛ أو للحصول على بعض الفوائد التعاقدية التي تعتمد إلى حد كبير على الأرقام المحاسبية.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن إدارة الربح ممارسة غير أخلاقية تسلكها إدارة الشركة، مستغلة نفوذها ومسئولياتها عن إعداد القوائم المالية، ومستخدمة فيها المرونة التي منحتها لها المعايير والمبادئ المحاسبية، يترتب عليها ظهور أرباح الشركة بشكل غير معبر عن أدائها الحقيقي، بهدف تحقيق منافع ذاتية للإدارة أو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

## ٢- نماذج ومؤشرات الاستدلال على إدارة الربح

ظهر في الفكر المحاسبي العديد من النماذج والمؤشرات التي يمكن الاستدلال بها أو التنبؤ عما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بإدارة الربح أم لا، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق، وتحديدًا على حسابات الاستحقاق بهذه القوائم، خاصة تلك الحسابات التي تخضع للسلطة التقديرية للمديرين، وهي ما تعرف بحسابات الاستحقاق الاختيارية (Ibrahim,2005)، فإدارة الربح من خلال هذه الحسابات يكون أقل عرضة للاكتشاف، لأنه لا يُفصّل عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، كما أنها تتم في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالتالي يكون أسهل للإدارة ممارسة إدارة الربح من خلال هذه الحسابات، مقارنة باتخاذها قرارات التغيير في المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية (Miller,2007)، هذه النماذج والمؤشرات كانت نتاج للعديد من الدراسات منها دراسة (Healy,1985)، ودراسة (DeAnglo,1986)، ودراسة (Jones,1991)، ودراسة (Jones,1991)، ودراسة (Dechow,et al.,1995)، ودراسة (Miller,2007).

حيث تُعد دراسة (Healy,1985) من أوائل الدراسات التي قدمت نموذجاً لإدارة الربح، يقوم على أساس تقسيم الاستحقاقات الكلية إلى استحقاقات اختيارية واستحقاقات غير اختيارية، واستخدام مقدار الاستحقاقات الاختيارية كمحدد لمستوى أو درجة إدارة الربح، وتعبّر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} / A_{it-1}$$

حيث:

$EDAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) في الفترة (t).

$TAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{it-1}$  إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t).

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يُعد من أبسط نماذج الاستدلال على إدارة الربح، إلا أنه أهمل التغيرات في الاستحقاقات غير الاختيارية ويفترض أنها تساوي صفر (Miller,2007)، لذلك قد تتضمن عملية تقدير الاستحقاقات الاختيارية طبقاً لهذا النموذج أخطاء كبيرة، لأنه لا يأخذ في الاعتبار العمليات العادية والتي تتطلب مستوى معين من الاستحقاقات، فطبيعة الاستحقاق المحاسبي تقتضي أن تتغير قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية استجابة للتغير في الظروف الاقتصادية (Miller,2007).

لذلك قدمت دراسة (DeAnglo,1986) نموذج آخر، يفترض أن الاستحقاقات غير الاختيارية تتبع سلوك عشوائي، وتتمثل الاستحقاقات الاختيارية في ناتج قسمة التغير في الاستحقاقات الكلية (الفرق بين الاستحقاقات الكلية آخر الفترة والاستحقاقات الكلية أول الفترة) على إجمالي الأصول في بداية الفترة الحالية، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$EDAC_{it} = (TAC_{it} - TAC_{it-1}) / A_{it-1}$$

حيث

$EDAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) في الفترة (t).

$TAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

$TAC_{it-1}$  يعبر عن الاستحقاقات الكلية للشركة (i) في بداية الفترة (t).

$A_{it-1}$  إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t).

وعلى غرار نموذج (Healy)، يتوقع أن تتضمن عملية تقدير الاستحقاقات الاختيارية في نموذج (DeAngelo) أخطاء أيضاً، نتيجة إهماله للمتغيرات التي تؤثر على المستحقات في السنة الحالية (Miller,2007).

لذلك قدمت دراسة (Jones,1991) نموذج ثالث بهدف التخفيف من أخطاء القياس للنموذجين السابقين، وإهمالهما للمتغيرات التي تؤثر على المستحقات في العام الحالي، والسيطرة على مشكلة أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستحقاق غير الاختياري، من خلال تقدير حسابات الاستحقاق غير الاختيارية وإدخال التغير في الإيرادات للفترة الحالية عن الفترة السابقة واعتبارها غير اختيارية، واستخدامها كأساس لتقدير الاستحقاقات الاختيارية (Miller.2007).

كما أضافت دراسة (Dechow,etal.,1995) تعديل على نموذج (Jones) وأدخلت التغير في الحسابات تحت التحصيل عند تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية، مفترضة أن التغير في المبيعات الآجلة في فترة الدراسة يرجع بسبب إدارة الربح، وهذا يقوم على أساس منطقي هو أنه من الأسهل إدارة الربح من خلال ممارسة حرية التصرف في الاعتراف بالإيرادات على المبيعات الآجلة، مما هو عليه لإدارة الربح من خلال ممارسة السلطة التقديرية على الاعتراف بالإيراد على المبيعات النقدية (Miller,2007)، وتعتبر المعادلة التالية عن نموذج (Jones) المعدل:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} / A_{it-1} - [a_{i1} (1/A_{it-1}) + b_{i1}(\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it})/A_{it-1}) + b_{i2}(PPE_{it}/A_{it-1})]$$

حيث:

$EDAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) في الفترة (t).

$TAC_{it}$  يعبر عن الاستحقاقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{it-1}$  إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t).

$\Delta REV_{it}$  التغير في إيرادات الشركة (i) بين الفترة (t) والفترة السابقة عليها (t-1).

$\Delta AR_{it}$  التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة (i) بين الفترتين (t)، (t-1)

$PPE_{it}$  العقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة (i) في الفترة (t).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن النماذج التالية لنموذج (Healy) جاءت كمحاولة لمنع أخطاء القياس للاستحقاقات الاختيارية التي تحدد مستوى إدارة الربح، لكن الصعوبة التي تواجه القياس في النماذج السابقة (Healy, DeAngelo and Jones models) تكمن في تعريف وتحديد الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية، ونتيجة لذلك يتم وضع مجموعة من الافتراضات تسبب خطأ في القياس مما يؤثر على النتائج (Ibrahim, 2005).

لهذا قامت دراسات أخرى باقتراح مؤشرات إضافية للكشف عن إدارة الربح، اعتمدت فيها على التصنيفات التي قدمتها دراسة (Visvanathan, 2006) للاستحقاقات إلى استحقاقات جارية أو استحقاقات رأس المال العامل، والتي تتكون من التغير في حسابات المدينون، والتغير في حسابات المخزون، والتغير في حسابات الدفع والالتزامات المستحقة، والتغير في ضرائب الدخل المستحقة، بالإضافة إلى التغير في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة الأخرى. واستحقاقات طويلة الأجل، مثل الإهلاك والضرائب المؤجلة، وركزت على الاستحقاقات الجارية أو استحقاقات رأس المال العامل، باعتبار أن المحاسبة على أساس الاستحقاق، تساعد على التلاعب في إدارة الأرباح، من خلال التعسف في تسجيل الإيرادات وتأجيل تسجيل المصروفات، وكل ذلك سوف ينعكس في الحسابات التي يتكون

منها رأس المال العامل ، بالتالي يمكن الاعتماد على هذه الحسابات عند دراسة إدارة الربح (Miller,2007).

ومن الدراسات التي اعتمدت على الحسابات التي يتكون منها رأس المال العامل في الاستدلال على إدارة الربح ، دراسة (Miller,2007)، فقد استحدثت مؤشر يعرف بنسبة ميلر (Miller Ratio)، اعتمدت على التغير في رأس المال العامل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الناتجة عن العمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح، بعد أن أثبتت الدراسة وجود علاقة بينهما، تكون مؤشر لإدارة الربح، فإذا كانت الشركة لم تمارس إدارة الربح، فإن العلاقة بينهما يجب أن تكون مستقرة، ويقوم هذا المؤشر على الافتراضات التالية، الافتراض الأول: أن التغير في رأس المال العامل يمثل الاستحقاق المحاسبي قصير الأجل والذي يمكن توظيفه من جانب الشركة لإدارة الربح والذي يعتبر العنصر الأكثر خضوعاً للتلاعب في الربح. الافتراض الثاني: عدم تأثر صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي بالاستحقاق المحاسبي ويعتبر العنصر الأقل عرضة للتلاعب. الافتراض الثالث: أن الربط بين العنصر الأكثر عرضة للتلاعب والعنصر الأقل عرضة للتلاعب له دلالة هامة ومؤثرة في الكشف عن ممارسات إدارة الربح. الافتراض الرابع: إذا كانت نتيجة النسبة صفر يدل ذلك على عدم وجود إدارة الربح، أما إذا كانت النتيجة تختلف عن صفر فيدل ذلك على ممارسات إدارة الربح (Miller,2007؛ الرفاعي، ٢٠١٠؛ الشريف، ٢٠١٣).

ويمكن التعبير عن فرضيتي نسبة ميلر على الوجه التالي (Miller,2007):

$$H_0 : (\Delta wc/cfo)_{t-0} - (\Delta wc/cfo)_{t-1} = 0$$

$$H_1 : (\Delta wc/cfo)_{t-0} - (\Delta wc/cfo)_{t-1} \neq 0$$

حيث: تشير ( $\Delta wc$ ) إلى التغير في رأس المال العامل، وتشير (cfo) إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

### ٣- الدراسات السابقة لأثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح

#### ١/٣- الدراسات السابقة لأثر خصائص الشركة على إدارة الربح:

تعددت الدراسات التي تناولت أثر خصائص الشركة على إدارة الربح؛ ومن أكثر الخصائص التي خضعت للدراسة، الحجم؛ والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية.

إذ يُعد حجم الشركة من الخصائص الهامة التي تناولتها العديد من الدراسات للتعرف على أثرها على ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة، وقد لخصت دراسة (Kim et al.,2003) نتائج هذه الدراسات في وجهتين؛ الوجهة الأولى ترى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على إدارة الربح، نتيجة أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بنظم رقابة داخلية متطورة، ومراجعين داخليين أكثر تخصصاً وذو كفاءة، بالإضافة إلى الممارسة الفعالة لآليات حوكمة الشركات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، كل ذلك يعمل على الحد من إدارة الربح وتحسين جودة التقارير المالية، جانب آخر مهم وهو أن الشركات الكبرى عادة ما تقوم بإسناد المراجعة لمنشآت المراجعة الكبرى؛ هذه المنشآت يكون لها دورها في الحد من ممارسات إدارة الربح في الشركات التي تقوم بمراجعتها، كما أن الشركات الكبرى تدرك الآثار الضارة المترتبة على إدارة الربح، فهذه الشركات قد حققت نمو كبيراً، وتملك قطاع عريض من السوق؛ ولديها فهم أفضل للبيئة التي تعمل فيها مقارنة بالشركات صغيرة الحجم؛ بالإضافة إلى قدرتها على استخدام أفضل الخبرات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة،

توليد معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب مقارنة بالشركات الصغيرة، وبالتالي فإن تكلفة الانخراط في إدارة الربح تكون أعلى للشركات الكبيرة من الشركات الصغيرة، كل هذه الأمور قد تمنع الشركات الكبيرة من ممارسة إدارة الربح، وقد أيدت بعض الدراسات الحديثة هذه النتائج؛ فقد خلصت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) التي أجريت على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومستوى ممارسات إدارة الربح؛ بمعنى كلما كبر حجم الشركة انخفضت ممارسات إدارة الربح؛ كما خلصت دراسة **Rahmani and Akbari, 2013**)، التي أجريت على الشركات الإيرانية غير المالية المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)، إلى أن حجم الشركة له تأثير ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات إدارة الربح في الشركات محل الدراسة. أما الوجهة الثانية، فجاءت على النقيض مما سبق، إذ ترى أن إدارة الربح تمارس على نطاق واسع في الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم؛ نتيجة أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما تواجه ضغوط وذلك لتلبية توقعات المحللين الماليين، ولأن تكون نتائجها موافقة لخططها المستقبلية، إضافة إلى أن الشركات الكبرى لديها القدرة على التفاوض والمساومة مع المراجع الخارجي، كما أن المراجعين قد يتغاضوا عن إدارة الربح في الشركات الكبرى، أيضاً الشركات كبيرة الحجم يكون لديها قدرة على إدارة الربح بشكل أفضل من الشركات الصغيرة، نتيجة لما لديها من أصول متاحة وإدارة قوية، تستطيع اختراق نظم الرقابة الموجودة على الرغم من قوة هذه النظم، وقد أيدت بعض الدراسات الحديثة هذه النتائج، فقد خلصت دراسة (Uwugbe et al., 2015)، التي أجريت على الشركات النيجيرية المسجلة في سوق نيجيريا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠، إلى وجود علاقة طردية ذات

دلالة إحصائية لحجم الشركة على إدارة الربح، نتيجة أن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها المزيد من الدوافع والفرص التي تشجعها على التلاعب في الربح، والمبالغة في العوائد بسبب تعقد عملياتها وطبيعة عملائها.

وقد جاءت نتائج دراسة (Llukani,2013)، التي أجريت على الشركات الألبانية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١، على خلاف النتائج السابقة، فقد خلصت إلى ممارسة الشركات الألبانية الكبيرة والصغيرة على حد سواء لإدارة الربح، وذلك لتجنب تقديم تقارير أرباح سلبية أو أرباح منخفضة، كما خلصت الدراسة أيضاً بعدم وجود فروق فيما يتعلق بممارسات إدارة الربح بين الشركات الكبيرة والصغيرة، كما خلصت دراسة (الشريف، ٢٠١٣) إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة على ممارسة إدارة الربح في الشركات الليبية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١.

ومن الخصائص الأخرى للشركات التي تناولتها الدراسات السابقة للتعرف على أثرها على إدارة الربح، مديونية الشركة؛ حيث أظهرت نتائج البحوث المحاسبية عدم وجود اتفاق على أثر المديونية على إدارة الربح، وجاءت نتائجها مختلطة؛ فمثلاً أظهرت العديد من الدراسات منها دراستي ( Othman and Zhegal,2006; Klein,2002)، وجود علاقة طردية بين المديونية وإدارة الربح؛ بمعنى أن زيادة المديونية يصاحبها زيادة في إدارة الربح، كما خلصت دراسة (الشريف، ٢٠١٣) أيضاً إلى أن الشركات الليبية الأكثر ممارسة لإدارة الربح لديها مديونية عالية، حيث تهدف من وراء إدارة الربح طمأننة الدائنين على سلامة الموقف المالي للشركة، كما خلصت دراسة (Januarsi et. al.,2014) التي أجريت على الشركات الصناعية الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١، إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للمديونية على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، بمعنى أن زيادة المديونية تؤدي إلى زيادة

الاستحقاقات الاختيارية، كما خلصت دراسة (Uwuigbe et al.,2015) إلى أن زيادة المديونية تؤدي إلى إدارة الربح في الشركات النيجيرية، وبررت الدراسة قيام الشركات بذلك بهدف تحسين صورتها وموقفها التفاوضي أمام الدائنين .

على النقيض من الدراسات السابقة أظهرت دراسات أخرى (Lee et al.,2007؛ Chung et al.,2005) وجود تأثير سلبي للمديونية على إدارة الربح، كما أوضحت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) وجود علاقة سالبة بين المديونية وإدارة الربح، بمعنى كلما كبر حجم الديون انخفضت ممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة (Rahmani and Akbari,2013)، إلى أن نسبة الديون كمصدر تمويل يكون لها دور في الحد من ممارسات إدارة الربح في الشركات الإيرانية؛ وذلك بسبب الرقابة التي يقوم بها الدائنين، والتي تجعل من الصعوبة على إدارة الشركة القيام بممارسات إدارة الربح.

أيضاً من خصائص الشركات التي تناولتها الدراسات السابقة للتعرف على أثرها على ممارسة إدارة الربح ، ربحية الشركة، فقد خلصت دراسة (الشريف، ٢٠١٣)؛ إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للربحية على إدارة الربح، بمعنى أن زيادة الربحية يصاحبها زيادة في إدارة الربح، بينما انتهت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) إلى عدم وجود مؤشرات تدل على أن اختلاف العوائد بين الشركات يكون دافع لإدارة الربح، لكن يعتقد الباحث نظراً لأن ربح الشركة من المعلومات المهمة للعديد من مستخدمي القوائم المالية، فإن إدارة الربح قد تكون مدخل لتحسين صورة الشركة أمام الغير، خصوصاً في السنوات التي تشهد تدني في مستوى الأرباح.

أيضاً من خصائص الشركة التي قد يكون لها دور في ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة، السيولة المالية، فقد تكون دافعاً لدى إدارة الشركة لممارسة إدارة الربح بهدف زيادة الأموال السائلة وجذب العديد من المستثمرين؛ ومما يؤيد ذلك دراسة (الشريف، ٢٠١٣) والتي خلصت إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الربح في الشركات الليبية ومدى توافر السيولة في تلك الشركات.

يخلص الباحث من استعراض الدراسات التي تناولت أثر خصائص الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة إلى الآتي:

-تعدد الدراسات التي تناولت أثر خصائص الشركة على إدارة الربح، ومن أكثر الخصائص التي خضعت للدراسة: الحجم، والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية.

-عدم وجود اتفاق فيما بين هذه الدراسات حول أثر كل خاصية من الخصائص المذكورة على إدارة الربح، فمن هذه الدراسات من خلص إلى وجود تأثير إيجابي، ومنها من خلص إلى وجود تأثير سلبي، ومنها من خلص إلى عدم وجود تأثير، ويبرر الباحث ذلك نتيجة اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث الأنظمة، وحوكمة الشركة، والبيئة التنظيمية.

-تركزت هذه الدراسات في الدول المتقدمة، واتسمت بالندرة على مستوى الدول العربية، خصوصاً في البيئة محل الدراسة.

## ٢/٢- الدراسات السابقة لأثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الربح.

يُعد حجم منشأة المراجعة من الجوانب المهمة التي تناولتها البحوث المحاسبية في سبيل التعرف على دور المراجعة الخارجية في العديد من القضايا المحاسبية ومنها،

دورها في الحد من إدارة الربح، ويتم تصنيف منشآت المراجعة من حيث الحجم إلى منشآت كبيرة ومنشآت خلاف ذلك، ويعتبر هذا التقسيم من المداخل الأكثر شيوعاً وقبولاً في مجالات البحث العلمي كمؤشر للاستدلال على جودة المراجعة (DeFond and Zhang,2014)، حيث يتم تصنيف منشآت المراجعة على أساس الحجم إلى منشآت مراجعة كبرى، ومنشآت مراجعة خلاف ذلك (Big4 and Non Big4) وقد استخدم الباحثين هذا التقسيم في بحوثهم المحاسبية، واعتبروا أن إسناد مهمة المراجعة للمنشآت الكبرى<sup>1</sup>، مؤشر يستدل به على جودة المراجعة (DeFond and Zhang,2014)؛ وهذا الاعتبار له ما يبرره، لأن هذه المنشآت تتميز بارتفاع جودة المراجعة سواء تم تقييم هذه المنشآت اعتماداً على مدخلات عملية المراجعة، أو تم تقييم جودة المراجعة بها اعتماداً على مخرجات عملية المراجعة (Abdullah and Ismail,2008)، وحديثاً أكدت دراسة (Miko and Kamardin,2015) أيضاً على أن منشآت المراجعة الكبرى (Big4) لديها قدرة على توفير أعلى جودة للمراجعة للأسباب التالية: لديها عدد كبير من العملاء، ولديها الكثير من الموارد والتكنولوجيا، وكذلك لديها المراجعين المدربين بشكل جيد على أعمال المراجعة، بالإضافة إلى أن هذه المنشآت لا تكون مهتمة بفقدان أي عميل في سبيل أداء واجبها دون نفاق أو خيانة.

لهذا اعتمدت الدراسات المحاسبية التي تناولت أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الربح، على هذا التقسيم (Big 4 and Non Big4)، فقد خلصت دراسة)

(1) تتمثل منشآت المراجعة الكبرى الآن في أربعة منشآت عالمية هي: كمي بي إم جي (KPMG)؛ وبراييس ووتر هاوس كوبرز (PwC)؛ إرنست ويونغ (Ernst & Young) ديلويت توش توهاماتسو (Deloitte Touche Tohmatsu) أو (Deloitte)

ريشو، ٢٠٠٧)، التي أجريت في البيئة المصرية، بهدف دراسة وتحليل الأساليب المؤثرة في الحد من ظاهرة إدارة الربح، من منظور المراجعين الخارجيين، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والمراجعين الداخليين، إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى إدارة الربح وإسناد مهمة المراجعة لمنشآت المراجعة الكبرى، أيضاً خلصت دراسة (Rusmin, 2010) التي أجريت على الشركات السنغافورية المسجلة في البورصة السنغافورية في الفترة ٢٠٠٣، إلى أن ضخامة إدارة الربح تكون أقل بكثير في الشركات التي تستعين بمكاتب المراجعة الكبرى (Big4) المتخصصة في نشاطها، مقارنة بتلك الشركات التي تستعين بمكاتب المراجعة الأخرى (Non\_Big4) غير المتخصصة، وكذلك خلصت دراسة Inaam, (etal., 2012) التي أجريت في الشركات التونسية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، إلى أن إسناد مهمة المراجعة لمنشآت المراجعة الكبرى (Big4) يخفض من مستوى إدارة الربح، كما توصلت دراسة (Okolie et al., 2013)، التي هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض خصائص جودة المراجعة ومنها حجم منشأة المراجعة؛ في الشركات النيجيرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١١)، إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم منشأة المراجعة وحجم المستحقات الاختيارية في الشركات محل الدراسة.

وعلى عكس الدراسات السابقة التي توصلت إلى دور حجم منشأة المراجعة في الحد من إدارة الربح، توصلت دراسات أخرى إلى نتائج مغايرة لذلك تماماً، فقد خلصت دراسة (حمدان وأبو عجيله، ٢٠١٠) التي هدفت إلى التعرف على أثر خصائص جودة المراجعة ومنها حجم منشأة المراجعة، في تخفيض ممارسات إدارة الربح وتحسين جودته في الشركات الصناعية المسجلة في بورصة عمان للأوراق

المالية، خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٦)، إلى عدم وجود أثر لحجم منشأة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح وتحسين جودته، كما توصلت دراسة **Moradi et al.,2011**) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وإدارة الربح في الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩، أيضاً إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في عملية إدارة الربح باختلاف حجم منشأة المراجعة، وكذلك خلصت دراسة **(Yasar,2013)** التي هدفت إلى تقييم أثر جودة المراجعة - حجم منشأة المراجعة - على إدارة الربح في الشركات الصناعية التركية التي تتداول أسهمها في بورصة إسطنبول في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إلى أن حجم منشأة المراجعة ليس له تأثير على قيمة المستحقات الاختيارية، كما توصلت دراسة **(Huang and Liang,2014)** التي هدفت إلى التعرف على دور حجم منشأة المراجعة في الحد من إدارة الربح في الشركات التايوانية التي تتحول من بورصة **(Tai Securities Market)** إلى بورصة **(Taiwan Stock Exchange)** خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)؛ وقد ركزت الدراسة على السنة السابقة للتحويل وسنة التحويل، حيث يكون لدى هذه الشركات الدافع لإدارة الربح، وخلصت إلى أن منشآت المراجعة الكبرى؛ ليس لها تأثير على إدارة الربح، كما خلصت دراسة **(Curuk and Yasar,2014)**، التي أجريت على الشركات التركية التي تتداول أسهمها في بورصة إسطنبول للأوراق المالية في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إلى عدم وجود علاقة بين حجم منشأة المراجعة والمستحقات الاختيارية في الشركات محل البحث.

وأخيراً خلصت دراسة (حسن، ٢٠١١) التي هدفت إلى التعرف على دور المراجع

الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية الليبية، من خلال إجراء دراسة ميدانية تم فيها استطلاع آراء المراجعين في جهاز المراجعة المالية والمكاتب الخاصة للمراجعة، إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات المجتمع محل الدراسة حول أثر حجم منشأة المراجعة على ممارسات إدارة الربح.

يخلص الباحث من استعراض الدراسات التي تناولت أثر حجم منشأة المراجعة على ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة إلى الآتي:

- تعدد الدراسات التي تناولت أثر حجم منشأة المراجعة على ممارسة إدارة الربح ، وقد تركزت هذه الدراسات في الدول المتقدمة ، واتسمت بالندرة في الدول العربية على وجه العموم ، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص .
- عدم وجود اتفاق فيما بين هذه الدراسات حول أثر حجم منشأة المراجعة على ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة، ويرجع الباحث ذلك أيضاً نتيجة اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث الأنظمة ، وحوكمة الشركة ، والبيئة التنظيمية .
- يعد تصنيف منشآت المراجعة على أساس الحجم إلى منشآت كبيرة الحجم وأخرى خلاف ذلك (**Big4 and Non Big4**) من التصنيفات الأكثر شيوعاً في البحوث المحاسبية للتعرف على أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الأرباح .

#### ٤- الدراسة التطبيقية:

##### ١/٤ - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر خصائص الشركة - الحجم؛ والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية - وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية غير المالية التي تتداول أسهمها في سوق المال السعودية .

##### ٢/٤ - مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة السعودية غير المالية التي تتداول أسهمها في السوق المالية السعودية تداول، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لتلك الشركات، والتي بلغ عددها في بداية الفترة التي يغطيها البحث (١٠٤) شركة، وذلك بعد استبعاد سبع شركات، نتيجة لعدم اكتمال بيانات البعض منها من جانب، ومن جانب آخر نتيجة عدم إدراج البعض الآخر في السوق المالية تداول في بداية الفترة التي يغطيها البحث، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية لمجتمع الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤، والمنشورة على موقع السوق المالية السعودية تداول، وكذلك على الموقع الإلكتروني لهذه الشركات<sup>١</sup>.

##### ٣/٤ - متغيرات الدراسة:

##### ١/٣/٤ - المتغير التابع:

ويتمثل هذا المتغير في إدارة الربح، وسوف يستخدم الباحث التغير في نسبة ميلر كمقياس لإدارة الربح في نموذج الدراسة التطبيقية، نتيجة لمشاكل القياس للنماذج التي أوردها الباحث عند تناوله لنماذج ومؤشرات الاستدلال على إدارة الربح، وكما

(١) لإمكانية حسب التغير في نسبة ميلر خلال الفترة التي يغطيها البحث، اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ إضافة إلى السنوات المالية الخمسة للدراسة التطبيقية.

سبق ذكره أن هذه النسبة تعتمد على حسابات رأس المال العامل، والمحاسبة على أساس الاستحقاق تساعد على التلاعب في إدارة الأرباح، من خلال التعسف في تسجيل الإيرادات وتأجيل تسجيل المصروفات، وكل ذلك سوف ينعكس على هذه الحسابات، بالتالي يمكن الاعتماد عليها عند دراسة إدارة الربح (Miller,2007)، وسوف يعتمد الباحث على الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر، لأن التغير في هذه النسبة قد يكون بالسالب أو الموجب، مما يعني أنه لا يمكن صياغة الفروض الإحصائية للعلاقة بين هذا المتغير ومقاييس المتغيرات المستقلة إلا بعد توحيد الإشارة (مبارك، ٢٠١٠)، وكما سبق ذكره يتم حساب التغير في هذه النسبة في نموذج الدراسة التطبيقية على الوجه الآتي:

$$(\Delta wc/cfo)_{t-0} - (\Delta wc/cfo)_{t-1}$$

حيث: تشير  $(\Delta wc)$  إلى التغير في رأس المال العامل، وتشير  $(cfo)$  إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

٢/٣/٤: المتغيرات المستقلة:

وتتمثل هذه المتغيرات في خصائص الشركة - الحجم؛ والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية - وحجم منشأة المراجعة، وقد اعتمد الباحث على المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة (الشريف، ٢٠١٣؛ السهلي، ٢٠١١؛ Rahmani and Akbari,2013;Uwuigbe et al.,2015) في قياس هذه المتغيرات؛ حيث تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وقياس المديونية بنسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، وقياس ربحية الشركة بنسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، وقياس السيولة المالية بنسبة التداول وهي خارج قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، أما حجم منشأة المراجعة فيأخذ (١) إذا كانت الشركة تراجع

من إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big4)، ويأخذ (٠) إذا كانت الشركة تراجع من منشآت مراجعة خلاف المنشآت المذكورة (Curuk and Yasar,2014).

#### ٤/٤ - النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية:

لقياس أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات السعودية اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + e$$

حيث إن: (Y) تشير إلى المتغير التابع وهو إدارة الربح معبراً عنها بقيمة التغير في نسبة ميلر، (b<sub>0</sub>) تشير إلى الجزء الثابت في النموذج، (b<sub>1</sub> - b<sub>5</sub>) تشير إلى معاملات المتغيرات المستقلة، (X<sub>1</sub>) إلى (X<sub>5</sub>) تشير إلى المتغيرات المستقلة حيث: (X<sub>1</sub>) تشير إلى حجم الشركة، (X<sub>2</sub>) تشير إلى المديونية، (X<sub>3</sub>) تشير إلى ربحية الشركة، (X<sub>4</sub>) تشير إلى السيولة المالية لدى الشركة، (X<sub>5</sub>) تشير إلى حجم منشأة المراجعة، (e) تشير إلى قيمة البواقي

#### ٤/٥ - التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على الأساليب الإحصائية المتضمنة في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار (٢١)، والتي تشمل على: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ ومؤشرات التباين المسموح به Tolerance، وتضخم التباين VIF، ودربن واتسون Durbin-Watson؛ والانحدار الخطي المتعدد. وسوف يبين الباحث الهدف من استخدام هذه الأساليب عند التعرض لها في التحليل الإحصائي.

#### ٤/٥/١ مصفوفة الارتباط:

تم حساب معاملات الارتباط لسبيرمان، وذلك بهدف قياس درجة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة (البلداوي، ٢٠٠٩)، وكما هو مبين في الجدول (١) يتضح من المؤشرات الإحصائية لمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين المتغير التابع - إدارة الربح - والمتغيرات المستقلة (حجم الشركة، والربحية، وحجم منشأة المراجعة) بمعامل ارتباط (-٠,١٢١، \*\*٠,٠٠) - (٠,٢٧٢، \*\*٠,٠٠ - ٠,٤٤٥، \*\*٠,٠٠) على التوالي، أما باقي المتغيرات المستقلة فلم يتبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية لها مع المتغير التابع

#### جدول (١)

المتغيرات	y	X <sub>1</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>5</sub>
إدارة الربح (Y)	١,٠٠٠					
حجم الشركة	-٠,١٢١**	١,٠٠٠				
X <sub>1</sub>	٠,٠٠٦					
المديونية	-٠,٠١٨	٠,١٢٣**	١,٠٠٠			
X <sub>2</sub>	٠,٦٨٩	٠,٠٠٥				
الربحية	-٠,٢٧٢**	-٠,٠٨٢	-٠,١٩٣**	١,٠٠٠		
X <sub>3</sub>	٠,٠٠٠	٠,٠٦٣	٠,٠٠٠			
السيولة المالية	-٠,٠٢٢	-٠,٠١٧	-٠,٠١٦**	٠,١٧٤**	١,٠٠٠	
X <sub>4</sub>	٠,٦١٦	٠,٦٩٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠		
حجم منشأة المراجعة	-٠,٤٤٥**	٠,٠٣٣	٠,١٨٣**	٠,١٥٢**	-٠,١٤٧**	١,٠٠٠
X <sub>5</sub>	٠,٠٠٠	٠,٤٥٨	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	

٢/٥/٤ - مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح به Tolerance ودرين

واتسون Durbin-Watson

لاختبار أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، سوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression، وللتحقق من صلاحية هذا النموذج لاختبار فروض الدراسة، تم حساب مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح به Tolerance ودرين واتسون Durbin-Watson للمتغيرات المستقلة، بهدف التحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة يؤثر تأثير سلبي على نتائج الدراسة)، باعتبار ذلك من الفرضيات الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (محمود، ٢٠١٣).

وكما يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في جدول (٢) أن مؤشرات تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، كما أن جميع قيم التباين المسموح به Tolerance أكبر من (٠,٠٥)، إضافة إلى ذلك فإن معامل مؤشر درين واتسون (١,١٣٧) وهو أقل من (٢) وبناء على هذه النتائج يخلص الباحث إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، مما يمهد لاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة.

جدول (٢)

درين واتسون DW	والتباين المسموح Tolerance	تضخم التباين VIF	المتغيرات المستقلة
٢ > ١,١٣٧	٠,٠٥ < ٠,٩٨١	١٠ > ١,٠١٩	حجم الشركة (X <sub>1</sub> )
	٠,٠٥ < ٠,٨٤٠	١٠ > ١,١٩١	مديونية الشركة (X <sub>2</sub> )
	٠,٠٥ < ٠,٩٦٤	١٠ > ١,٠٣٧	ربحية الشركة (X <sub>3</sub> )
	٠,٠٥ < ٠,٨٦٧	١٠ > ١,١٥٤	السيولة المالية (X <sub>4</sub> )
	٠,٠٥ < ٠,٩٥٢	١٠ > ١,٠٥١	حجم منشأة المراجعة (X <sub>٥</sub> )

٣/٥/٤- تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

يهدف الباحث من استخدام هذا التحليل قياس درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع سواء مجتمعة أو منفردة (عبدالفتاح، ٢٠١٣)، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء هذا التحليل بطريقتين هما: طريقة الإدخال (Enter)، والطريقة المتدرجة (Stepwise)، وذلك على الوجه الآتي:

الطريقة الأولى: الانحدار الخطي المتعدد بطريقة الإدخال (Enter): وقد قام الباحث بهذه الطريقة، بهدف التعرف على درجة تأثير المتغيرات المستقلة للبحث مجتمعة في المتغير التابع (عبدالفتاح، ٢٠١٣)، وكما هو مبين بالجدول (٣) أن قيمة  $F=18,652$ ، وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية  $(0,05 > 0,000)$ ، على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على ممارسة إدارة الربح، ويبين معامل التحديد  $(R^2)$  أن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي  $(15,4\%)$  من إجمالي التغير في

المتغير التابع، أما باقي التأثير يرجعه الباحث إلى متغيرات أخرى تقع خارج نطاق البحث؛ كما يتضح أيضاً أن حجم الشركة، والربحية، وحجم منشأة المراجعة من أكثر المتغيرات تأثيراً على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة عند مستوى معنوية (0,05).

جدول (٣)

.Sig	t	الدلالة	F	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل الارتباط المتعدد (R)	مؤشرات (B) للنموذج	المتغيرات المستقلة
0,000	6,368					4,760	الثابت
0,001	3,451-					0,371-	حجم الشركة ( $X_1$ )
0,222	1,222					0,498	مديونية الشركة ( $X_2$ )
0,005	-	0,000	18,652	0,154	0,392	2,703-	ربحية الشركة ( $X_3$ )
0,060	1,882					0,068	السيولة المالية ( $X_4$ )
0,000	-					1,422-	حجم منشأة المراجعة ( $X_5$ )
	7,748						

الطريقة الثانية: الانحدار الخطي المتعدد بالطريقة المتدرجة (Stepwise): وقد

قام الباحث بهذه الطريقة، بهدف التعرف على درجة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على حده في المتغير التابع (عبدالفتاح، 2013)، ويوضح الجدول (٤) نتائج التحليل، ويتضح منه أن قيمة ( $F=29,686$ ) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية

( $0,05 > 0,000$ ) على وجود تأثير معنوي لكل من حجم منشأة المراجعة، وحجم الشركة، والربحية على ممارسات إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة، وأن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي ( $14,7\%$ ) من إجمالي التغير في المتغير التابع.

جدول (٤)

النموذج التدرجي	F	Sig	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر ( $R^2$ )	التباين المفسر المعدل ( $R^2$ )	معدل تغير ( $R^2$ )	B	t	.Sig
الثابت							٤,٩٨٨	٦,٧٤٤	٠,٠٠٠
حجم منشأة المراجعة ( $X_5$ )	٢٩,٦٨٦	٠,٠٠٠	٠,٣٨٤	١٤,٧	١٤,٢	٠,١١٨	- ١,٤٠٤	- ٧,٦٤٤	٠,٠٠٠
حجم الشركة ( $X_1$ )						٠,٠١٧	- ٠,٣٦٠	- ٣,٣٥٩	٠,٠٠١
الربحية ( $X_3$ )						٠,٠١٢	- ٢,٥٤٩	- ٢,٦٨٢	٠,٠٠٨

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يمكن استخلاص نتائج اختبار فروض الدراسة على الوجه الآتي:

٤/٥/٤: نتائج اختبار فروض الدراسة:

- نتائج اختبار الفرض الأول: ينص هذا الفرض على «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية» ومن النتائج

الموضحة في جدول (٤) يتبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، حيث أن قيمة ( $T = 3,359$ ) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ( $0,001 > 0,05$ ) على وجود تأثير لحجم الشركة على إدارة الربح، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير ( $1,7\%$ ) من التغير في المتغير التابع، وكما يتضح من مصفوفة الارتباط جدول (١) أن معامل الارتباط بين حجم الشركة وإدارة الربح ( $-0,121$ )، ومن عمود معاملات المتغيرات المستقلة في جدول (٤)، أن ( $B = -0,360$ )، أن هذا التأثير سلبي بمعنى أنه كلما كبر حجم الشركة كلما انخفضت إدارة الربح في هذه الشركات، وهذه النتائج تثبت عدم صحة الفرض الأول، وقبول الفرض البديل بمعنى وجود تأثير لحجم الشركة على إدارة الربح.

- نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية»، ومن النتائج الموضحة في جدول (٣) يتبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، حيث أن قيمة ( $T = 1,222$ ) وهي غير دالة إحصائياً على وجود تأثير لمديونية الشركة على إدارة الربح حيث أن مستوى المعنوية ( $0,222 > 0,05$ )، وتم تعضيد هذه النتائج من خلال تطبيق نموذج الانحدار التدريجي وكما هو موضح في الجدول رقم (٤) لم يدخل هذا المتغير - مديونية الشركة - ضمن المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، وهذه النتائج تشير إلى صحة الفرض الثاني، بمعنى عدم وجود تأثير معنوي لمديونية الشركة على إدارة الربح في الشركات محل البحث.

- نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص هذا الفرض على «لا يوجد تأثير ذو دلالة

إحصائية لربحية الشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية»، ومن النتائج الموضحة في جدول (٤) يتبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير الربحية على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، حيث إن قيمة  $(T = -2,683)$  وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $(0,008 > 0,05)$  على وجود تأثير لربحية الشركة على إدارة الربح، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير  $(2,1\%)$  من التغير في المتغير التابع، وكما يتضح من مصفوفة الارتباط جدول (١) أن معامل الارتباط بين الربحية وإدارة الربح  $(-0,272)$ ، ومن عمود معاملات المتغيرات المستقلة في جدول (٤)، أن  $(B = -2,549)$ ، أن هذا التأثير سلبي بمعنى أنه كلما زادت ربحية الشركة كلما انخفضت إدارة الربح في هذه الشركات، وهذه النتائج تثبت عدم صحة الفرض الثالث، وقبول الفرض البديل بمعنى وجود تأثير لربحية الشركة على إدارة الربح في الشركات محل البحث.

- نتائج اختبار الفرض الرابع: ينص هذا الفرض على «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسيولة المالية للشركة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية»، ومن النتائج الموضحة في جدول (٣) يتبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للسيولة المالية على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، حيث إن قيمة  $(T = 1,882)$  وهي غير دالة إحصائياً على وجود تأثير للسيولة المالية للشركة على إدارة الربح حيث إن مستوى المعنوية  $(0,06 < 0,05)$ ، وتم تعضيد هذه النتائج من خلال تطبيق نموذج الانحدار التدريجي وكما هو موضح في الجدول رقم (٤) لم يدخل هذا المتغير ضمن المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، وهذه النتائج تشير إلى صحة الفرض الرابع، بمعنى عدم وجود تأثير معنوي للسيولة المالية للشركة على إدارة الربح في الشركات محل البحث.

- نتائج اختبار الفرض الخامس: ينص هذا الفرض على «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية»؛ ومن النتائج الموضحة في جدول (٤)، يتبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة، حيث أن قيمة  $T = -$  (٧,٦٤٤) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $(0,000 > 0,05)$  على وجود تأثير لحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير (١١,٨٪) من التغير في المتغير التابع، وبهذا يُعد هذا المتغير من أكبر المتغيرات تأثيراً على إدارة الربح، كما يتضح من مصفوفة الارتباط جدول (١) أن معامل الارتباط بين حجم منشأة المراجعة وإدارة الربح  $(-0,445)$ ، ومن عمود معاملات المتغيرات المستقلة في جدول (٤)، أن  $B = -1,404$ ، أن هذا التأثير سلبي، بمعنى أن إسناد مهمة المراجعة لإحدى منشآت المراجعة الكبرى يخفض من مستوى إدارة الربح، وهذه النتائج تثبت عدم صحة الفرض الخامس، وقبول الفرض البديل بمعنى وجود تأثير لحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح.

#### ٥- النتائج والتوصيات:

#### ١/٥- النتائج:

من دراسة الباحث لأثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية، خلص بالنتائج التالية:

- أن إدارة الربح تمثل ممارسة غير أخلاقية تسلكها إدارة الشركة، مستغلة نفوذها ومسئولياتها عن إعداد القوائم المالية، ومستخدمة فيها المرونة التي منحتها لها المعايير والمبادئ المحاسبية، يترتب عليها ظهور أرباح الشركة بشكل غير معبر

عن أدائها الحقيقي، بهدف تحقيق منافع ذاتية للإدارة أو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

- تتعدد نماذج ومؤشرات الاستدلال على إدارة الربح، وتعتمد هذه النماذج والمؤشرات على استخدام حسابات الاستحقاقات الاختيارية في هذا الاستدلال، لكن تكمن مشكلة هذه النماذج في تعريف وتحديد الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية، ونتيجة لذلك يتم وضع مجموعة من الافتراضات تسبب خطأ في القياس مما يؤثر على النتائج.

- يُعد التغير في نسبة ميلر من المؤشرات المقبولة للاستدلال على إدارة الأرباح في البحوث المحاسبية، لأن هذه النسبة تعتمد على حسابات رأس المال العامل، وإدارة الربح في ظل تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، تتم من خلال التعسف في تسجيل الإيرادات وتأجيل تسجيل المصروفات، وكل ذلك سوف ينعكس على هذه الحسابات، بالتالي يمكن الاعتماد عليها عند دراسة إدارة الربح.

- تعدد الدراسات التي تناولت أثر خصائص الشركة على إدارة الربح ومن أكثر الخصائص التي خضعت للدراسة: الحجم، والمديونية؛ والربحية؛ والسيولة المالية، وقد تركزت هذه الدراسات في الدول المتقدمة، واتسمت بالندرة على مستوى الدول العربية على وجه العموم والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وتبين عدم وجود اتفاق فيما بين هذه الدراسات حول أثر كل خاصية من الخصائص المذكورة على إدارة الربح، فمن هذه الدراسات من خلص إلى وجود تأثير إيجابي، ومنها من خلص إلى وجود تأثير سلبي، ومنها من خلص إلى عدم وجود تأثير، ويبرر الباحث ذلك نتيجة اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث الأنظمة، وحوكمة الشركة، والبيئة التنظيمية.

- تعدد الدراسات التي تناولت أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الربح ، وقد اتسمت هذه الدراسات بالندرة في الدول العربية على وجه العموم ، والبيئة محل الدراسة على وجه الخصوص ، وتبين عدم وجود اتفاق فيما بين هذه الدراسات حول أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة ، ويرجع الباحث ذلك أيضاً نتيجة اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث الأنظمة ، وحوكمة الشركة ، والبيئة التنظيمية .

- يعد تصنيف منشآت المراجعة على أساس الحجم إلى منشآت كبيرة الحجم وأخرى خلاف ذلك (Big4 and Non Big4) من التصنيفات الأكثر شيوعاً في البحوث المحاسبية للتعرف على أثر حجم منشأة المراجعة على إدارة الأرباح .

- توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الشركة ، وربحيتها ، وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية ، كما أوضحت النتائج أن هذا التأثير سلبي ، بمعنى أنه كلما كبر حجم الشركة ، وزادت ربحيتها ، وأسندت مهمة المراجعة بها لإحدى منشآت المراجعة الكبرى ، كلما أدى ذلك إلى تخفيض ممارسة إدارة الربح في هذه الشركات ، كما أثبتت النتائج أيضاً عدم وجود أثر لمديونية الشركة ، والسيولة المالية لها ، على إدارة الربح في الشركات محل الدراسة .

٢/٥- التوصيات:

ترتيباً على النتائج السابقة ، يوصي الباحث بالآتي:

- يجب على الجامعات إعادة النظر في المقررات المحاسبية مع التركيز على تناول الجوانب الأخلاقية في الفكر الإسلامي ودورها في الحد من إدارة الأرباح .

- ضرورة قيام الهيئات المهنية والتعليمية بالتوسع في الدورات التدريبية التي تتناول الجوانب المختلفة لإدارة الربح ودور المراجع الخارجي في الحد من هذه الممارسات وكيفية اكتشافها.
- ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، بتحسين وتطوير نظم الإشراف والرقابة الميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة ، من أجل تفعيل دورها في الحد من وكذلك الكشف عن ممارسة إدارة الربح في الشركات المساهمة.
- إعادة النظر في صياغة المعايير المحاسبية بشكل يضمن أو يحد من قدرة الإدارة في إدارة الربح.
- ضرورة إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للتعرف على المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على ممارسة إدارة الربح ، فهازال هناك قصور واضح للبحث المحاسبي في دراسة دوافع ومحددات إدارة الربح خصوصاً في البيئة محل الدراسة، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث أثر كلاً من: المكافآت والحوافز؛ وخصائص لجنة المراجعة ، وتشكيلة مجلس الإدارة ، والمراجعة الداخلية على ممارسة إدارة الربح.

## ٦- مراجع البحث

### المراجع العربية:

- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد (٢٠٠٩). الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS. دار الشروق، عمان، الإصدار الأول.
- السهلي، محمد سلطان (٢٠١١). التحليل المالي - نظرة محاسبية. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- الشريف، محمد الطيب (٢٠١٣)، «إدارة الربح في الشركات المساهمة الليبية»، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٧ (٢): ١٣٠-١٨٦.
- الدوغجي، علي حسين؛ علي، أسامة عبد المنعم (٢٠١١). «دور قانون (ساربنز - أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي»، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٨٦: ٣٤١.
- الجبري، علي عبد الله (٢٠١٢). «الإطار الفكري لإدارة الربح - دراسة نظرية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ١: ١٣٠٣-١٣٢٧.
- حمدان، علام محمد (٢٠١٢). «العوامل المؤثرة في جودة الربح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠ (١): ٢٦٥-٣٠١.
- حسن، سعيد محمد (٢٠١١). «دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الربح: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٤: ٧٥-١٠٨.

- حمدان، علام محمد؛ أبو عجيلة عماد محمد (٢٠١٠). «أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الربح: دليل من الأردن»، المجلة العربية للعلوم الإدارية، ١٧(٢): ٢٧٧-٣١٩.

- ريشو، بديع الدين (٢٠٠٧). «أساليب تخفيض عمليات إدارة الربح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين: دراسة نظرية تطبيقية»، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٥(٣): ٦٨-٨٧.

- مبارك، الرفاعي إبراهيم (٢٠١٠). «جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الربح - دراسة تطبيقية على البيئة السعودية»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، ٧٤.

- محمود، إيهاب عبدالسلام (٢٠١٣). تحليل البرنامج الاحصائي SPSS. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- عبد الفتاح، محمد (٢٠٠٧). «إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الربح. دراسة ميدانية»، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- هندي، منير إبراهيم (٢٠١٠). الإدارة المالية «مدخل تحليلي معاصر». الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- عبد الفتاح، عز حسن (٢٠١٣). استكشاف التحليل الإحصائي والبوتستراب باستخدام SPSS. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.

### المراجع الأجنبية:

- Abdullah, W., and Ismail, S. (2008). «The impact of board composition, ownership and CEO duality on audit quality: the Malaysian evidence» Malaysian accounting review, 7(2): 17-28.

- Al-khabash, A. and Al-Thuneibat, A. (2009). «Earnings management practices from the perspective of external and internal auditors», *Managerial Auditing Journal*, 24 (1) : 58 – 80.
- Curuk,T. and Yasar,A.(2014. )"The Association Between Earnings Management and Auditor Reporting:Evidence from Turkish Stock Market", *International Journal of Academic research*,6(3):53-64.
- Chung,R., Firth, M. and kim, J. (2005)." earning management surplus-Free cash flow and external Monitoring",*Journal of Business Research*,58:766-776.
- DeAngelo, L. (1986)."Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders",*The Accounting Review*, 61: 400-420.
- Dechow, P., Sloan, R., Sweeney, A. (1995). «Detecting Earnings Management», *The Accounting Review*, 70: 193-225.
- DeFond, M., and Zhang, J. (2014). «A review of archival auditing research». *Journal of Accounting and Economics*, 58:275–326.
- Healy, P. and Wahlen, J. (1999). «A review of earnings management literature and its implications for standard setting», *Accounting Horizons*, 13( 4) : 365-83.
- Huang, C. and Liang, H. (2014). «Can Auditors Restrain Firms from Earnings Management?», *International Journal of Business and Information*, 9(3):361-387.
- Healy, P. (1985). «The effect of bonus schemes on accounting decisions» *Journal of Accounting and Economics*, 7: 85-107.
- Inaam, Z., Khmoussi, H. and Fatma, Z. (2012). «Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context», *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 2(2): 17-33.
- Ibrahim, S. (2005). An alternative measure to detect intentional earnings management through discretionary accruals. (Doctoral dissertation, University Of Maryland),, Pro Quest Dissertations Publishing, 2005. 3175145.
- Jones, J. (1991). «Earnings management during import relief investigations», *Journal of Accounting Research*, 29:193-228.
- Januarasi, Y.; Badina, T. and Febrianti, D. (2014). «Leverage, Corporate Strategy and Earnings Management: Case of Indonesia», *GSTF International Journal on Business Review (GBR)*, 3(2): 54-60.
- Kang, S. and Yong, K. (2011). «Does earnings management amplify the association between corporate governance and firm performance international business», *Economics Research Journal*, 10(2): 53-66.
- Kim J. R., Chung R., and Firth M. (2003). «Auditor conservatism, asymmetrimonitoring and earnings management», *Contemporary Accounting Research*, 23(2): 1-26.
- Klein, A. (2002). «Audit committee, board of director characteristics, and earnings management», *Journal of Accounting and Economics*, 33(3): 375-400.
- Llukani, T.(2013). «Earnings management and Firm Size: An Empirical Analyze in Albanian Market», *European Scientific Journal*, 9(16): 135-143.
- Lee, K., Lev, B. and Yeo, G. (2007). «Organizational Structure and Earnings Management», *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Spring: 293-331.
- Menike M. and Wang M.(2013). «Stock Market Reactions to the Release of

- Annual Financial Statements Case of the Banking Industry in Sri Lanka», *European Journal of Business and Management*, 5(31): 75-87.
- Miller, J. (2007). *Detecting earnings management: A tool for practitioners and regulators*. (Doctoral dissertation, Anderson University), Pro Quest Dissertations Publishing, 2007. 3295500
  - Miko, N., and Kamardin, H. (2015). «Impact of Audit Committee and Audit Quality on Preventing Earnings Management in the Pre- and Post- Nigerian Corporate Governance Code 2011», *Social and Behavioral Sciences*, 172: 651-657.
  - Moradi, M., Salehi, M. and Shirdel, J. (2011). «An investigation of the relationship between audit firm size and earning management in quoted companies in Tehran stock exchange», *African Journal of Business Management*, 5 (8): 3345-3353.
  - Masumi N., David A. (2015). «Did Japanese-SOX have an impact on earnings management and earnings quality?», *Managerial Auditing Journal*, 30 (4/5): 482-510.
  - Othman, H. and Zeghal, D. (2006). «A study of earnings-management motives in the Anglo-American and Euro-Continental accounting models: The Canadian and French cases», *The International Journal of Accounting*, 41: 406-435.
  - Okolie, A., Izedonmi, F. and Enofe, A. (2013). «Audit Quality and Accrual Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria», *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 2(2): 7-16.
  - Rusmin, R. (2010). «Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence», *Managerial Auditing Journal*, 25(7): 618-638.
  - Rahmani, S. and Akbari, M. (2013). «Impact of Firm Size and Capital Structure on Earnings Management: evidence from Iran», *World of Sciences Journal*, 1(17): 59-71.
  - Uwuigbe, U., Ranti, U. and Bernard, O. (2015). «Assessment of the Effects of Firms Characteristics on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria», *Asian Economic and Financial Review*, 5(2): 218-228.
  - Uwuigbe, O., Fagbemi, T. and Anusiem, U. (2012). «The effects of audit committee and ownership structure on income smoothening in Nigeria», *Research Journal of Finance and Accounting*, 3(4): 26-33.
  - Yaşar, A. (2013). «Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market», *International Journal of Business and Social Science*, 4(17): 153-163.
  - Visvanathan, G. (2006). «An empirical investigation of 'closeness to cash' as a determinant of earnings response coefficients», *Accounting and Business Research*, 36(2): 109- 120.